

Distr.: General
14 November 2025
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام 2026

من 2 إلى 5 شباط/فبراير 2026، نيويورك

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت

توصيات مجلس مراجعي الحسابات

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس
مراجعي حسابات الأمم المتحدة، 2024

موجز

أصدر مجلس مراجعي الحسابات رأياً غير مشفوع بتحفظات بشأن البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، وهي السنة الثالثة عشرة على التوالي التي يصدر فيها رأي غير مشفوع بتحفظات منذ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام 2012. ويسرّ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يستجيب للتوصيات الواردة في التقرير (A/80/5/Add.11) وأن يقدم آخر المستجدات عن حالة التنفيذ.

عناصر قرار

قد يود المجلس التنفيذي أن: (أ) يرحب بالرأي غير المشفوع بتحفظات الذي أصدره مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن عام 2024؛ (ب) يحيط علماً بالتقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع نحو إغلاق توصيات مراجعة الحسابات غير مكتملة التنفيذ؛ (ج) يؤيد الجهود الجارية التي تبذلها إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المحتويات

الصفحة	الفرع
3	أولا - لمحة عامة
3	ثانيا - مقدمة
4	ثالثا - حالة التوصيات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024
15	رابعا - حالة التوصيات من الفترات المالية السابقة
21	خامسا - أثر التوصيات المنفذة
23	سادسا - خاتمة

أولا - لمحة عامة

- 1 - أصدر مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة مرة أخرى رأياً غير مشفوع بتحفظات بشأن البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024. ويؤكد الرأي غير المشفوع بتحفظات أن البيانات المالية تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، وأدائه المالي وتدقيقه النقدي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- 2 - ويمثل هذا الإنجاز الهام السنة الثالثة عشرة على التوالي التي يحصل فيها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على رأي غير مشفوع بتحفظات لمراجعي الحسابات منذ أن اعتمدت المنظمة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام 2012، مما يؤكد التزام المكتب الثابت بالشفافية والمساءلة والإدارة المالية السليمة.
- 3 - وعلى النحو المبين في مرفق تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024 (A/80/5/Add.11)، نفذ المكتب 20 توصية من أصل 31 توصية مفتوحة، محققاً بذلك معدل تنفيذ قدره 65 في المائة - ومتجاوزاً بذلك معدل 58 في المائة في السنة السابقة.
- 4 - وأصدر مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في تقريره عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024 (A/77/5/Add.11) توصية جديدة - صُنِّت 9 منها على أنها ذات أولوية عالية و 14 على أنها ذات أولوية متوسطة. ويبلغ إجمالي التوصيات المتبقية لدى المكتب 34 توصية، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالفترات المشمولة بالتقارير السابقة. ويتواصل تنفيذ جميع التوصيات بما ينبيء بإنجازها ضمن الأطر الزمنية المحددة. وبما أن التوصيات صدرت في تموز/يوليه 2025، وأن عدداً منها يتطلب جداول زمنية أطول للتنفيذ، سيتعين على المكتب أن يواصل العمل حتى ما بعد السنة المالية 2025 لتنفيذها جميعاً بنجاح. ويقدم الفرعان الثالث والرابع من هذا التقرير ردوداً فردية على كل توصية على حدة.
- 5 - وتواصل إدارة المكتب التشديد على أهمية معالجة الشواغل المعرب عنها في سياق مراجعة الحسابات. وأقر مجلس مراجعي الحسابات بالتقدم الكبير الذي أحرزه المكتب نحو تنفيذ التوصيات المعلقة في عام 2024. ويسعى المكتب في الجدول الزمني للتنفيذ الوارد في هذا التقرير إلى إغلاق 21 توصية في السنة المالية 2025 (62 في المائة)، و 10 توصيات في السنة المالية 2026 (29 في المائة) وثلاث توصيات في السنة المالية 2027 (9 في المائة). وتتعلق التوصيات الثلاث التي تتطلب فترات تنفيذ أطول باسترداد الأموال المرتبطة بمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار. ووافق المجلس التنفيذي في قراره 2025/6 على تخصيص أموال إضافية لمواصلة الجهود المبذولة من أجل استرداد الأموال والمساءلة الجنائية حتى نهاية عام 2027.

ثانياً - مقدمة

- 6 - في الفقرة 2 من قرار المجلس التنفيذي 2022/1، يهيب المجلس، مشيراً إلى قراره 2021/1، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أن يواصل كل منها، حسب الاقتضاء، مواءمة تقاريره المقدمة بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات من حيث طريقة عرضها بما يشمل، حيثما أمكن، الأطر

الزمنية لتقديم التقارير المفصلة والتصنيف المواضيعي للتوصيات إلى تلك التي لها أولوية وتلك التي تشكل أي أولويات أخرى، ويطلب إلى تلك المنظمات، في هذا الصدد، العمل على النحو المناسب مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأغذية العالمي.

7 - ويؤكد المكتب التزامه بالقرار في التقريرين الحالي والسابق. وقد عمل المكتب بنشاط مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف لمواصلة طريقة عرض التقارير، بما في ذلك تصنيف التوصيات والأطر الزمنية لتقديم التقارير المفصلة.

8 - وعلاوة على ذلك، دعا المجلس التنفيذي، في الفقرة 3 من قراره 2023/1، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى تقديم تقارير عن آثار تنفيذ التوصيات، مع الإشارة على وجه التحديد إلى الأثر على ثقافة المنظمة. وخصص المكتب الفرع الخامس من هذا التقرير لتفصيل أثر توصياته المنفذة.

ثالثاً - حالة التوصيات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024

9 - قدم مجلس مراجعي الحسابات 23 توصية جديدة لعام 2024، منها 9 توصيات ذات أولوية عالية و 14 توصية متوسطة الأولوية. ويوجز الجدول 1 حالة تنفيذ التوصيات ذات الأولوية العالية بينما يعرض الجدول 2 حالة تنفيذ جميع التوصيات للفترة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024.

الجدول 1

حالة التوصيات الرئيسية لعام 2024، حسب المجال المواضيعي

المجال المواضيعي	المجموع	طُلب إغلاقها	قيد التنفيذ
إدارة المشتريات	2	-	2
إدارة المشاريع	6	3	3
إدارة الاستراتيجية	1	-	1
المجموع	9	3	6
النسبة المئوية	100%	33%	67%

الجدول 2

حالة جميع التوصيات لعام 2024، حسب المجال المواضيعي

المجال المواضيعي	المجموع	طُلب إغلاقها	قيد التنفيذ
إدارة الشؤون المالية	5	4	1
إدارة المشتريات	5	1	4
إدارة المشاريع	8	4	4
إدارة الاستراتيجية	5	3	2
المجموع	23	12	11
النسبة المئوية	100%	52%	48%

10 - وتتناول الفقرات التالية حالة كل توصية أصدرها مجلس مراجعي الحسابات عن عام 2024 وخطة عمل الإدارة لكل منها.

ألف - إدارة الشؤون المالية

11 - وأوصى المجلس في الفقرة 24 بأن يعجل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإجراء تقييم للنفقات غير المعتمدة يقوم به طرف ثالث، وبأن يعزز آليته في مجال تحديد المخاطر والإفصاح عنها.

وحدة الأعمال المسؤولة: الفريق المعني بالمخاطر والامتثال

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام 2026

12 - في الربع الثالث من عام 2025، استعان المكتب بمحامٍ خارجي لإجراء مراجعة وتقييم لتحديد المسؤولية القانونية للمنظمة والمخاطر المالية التي قد تواجهها فيما يتعلق بالمشروع. وبالتزامن مع ذلك، وبالتنسيق مع الفريق القانوني، بدأ فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات استعراضاً للأدلة الجنائية في الربع الأخير من عام 2025. والغرض من الاستعراض إنشاء سجل مالي وإداري تم التحقق منه، وتقييم المخاطر المحتملة لسوء السلوك، وإسناد المسؤولية عن أي إخفاقات في اتخاذ القرارات. ويتوقع الانتهاء من الاستعراض في الربع الأول من عام 2026. وسيقود الفريق المعني بالمخاطر والامتثال، بعد اكتماله، بدءاً من الربع الأول من عام 2026، تحليلاً أوسع للدروس المستفادة. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز ممارسات إدارة المخاطر والضوابط الداخلية ذات الصلة بالمشروع الجاري تنفيذه.

13 - وأوصى المجلس في الفقرة 32 بأن يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإجراء تقييم شامل وبمراجعة منهجية حساب فائض الاحتياطيات السائلة وإعادة تقديمها إلى المجلس التنفيذي لمزيد من الاستعراض.

وحدة الأعمال المسؤولة: فريق الشؤون المالية

الحالة: طُلب إغلاقها

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

14 - استعرض المكتب المنهجية المستخدمة لحساب الاحتياطيات الفائضة من السيولة وقدم النسخة المنقحة إلى المجلس التنفيذي لاستعراضها، على النحو الموصى به. ووافق المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2025، من خلال القرار 2025/31، على المنهجية المنقحة للتطبيق السنوي. ووافق المجلس أيضاً على الإفصاح السنوي عن الاحتياطيات الفائضة السائلة التي ستُدرج كمرفق للبيانات المالية للمكتب، وأقر منهجية التوزيع المقترحة والجدول الزمني لفترة السنتين 2024-2025، عملاً بالقرار 2023/18. وطلب المكتب إغلاق هذه التوصية.

15 - أوصى المجلس في الفقرة 40 بأن يُقيم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عملية إدارة اللوازم والمواد الاستهلاكية بهدف الوقوف على نقاط الضعف في الرقابة المنهجية، ووضع وتنفيذ إطار متكامل لضمان المخزون وفق تقييم المخاطر يجمع بين الاستعراضات الدورية للوثائق الأصلية على أساس العينات وبين جدول زمني تناوبي لعمليات الجرد المادي في الموقع.

وحدة الأعمال المسؤولة:	فريق الشؤون المالية
الحالة:	طُلب إغلاقها
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

16 - في أعقاب هذه التوصية، أجرى المكتب استعراضاً لعمليات إدارة اللوازم والمواد الاستهلاكية لتحديد نقاط الضعف وإنشاء نظام متكامل لضمان المخزون وفق تقييم المخاطر. وكجزء من هذا الاستعراض، قدمت المكاتب ووثائق تسليم المخزونات المستهلكة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وصوراً فوتوغرافية للمستودعات أو غرف التخزين التي خُزنت فيها المواد، ووثائق موقعة تثبت جرد المخزون الفعلي. وكان الهدف من ذلك هو تعزيز آليات الضمان وتأكيد دقة عمليات الجرد الفعلي وكذلك وجود ضوابط فعالة على إدارة الإمدادات والمواد الاستهلاكية. وبالإضافة إلى ذلك، طلب المكتب من عينة من المكاتب تقديم وصف لنظم إدارة المخزون لديها من أجل تحديد التحسينات المحتملة وأفضل الممارسات المشتركة. وجرى استعراض هذه الوثائق واعتُبرت مُرضية. وطلب المكتب إغلاق هذه التوصية.

17 - وأوصى المجلس في الفقرة 57 بأن يستعرض مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مبررات عتبة الـ 33 في المائة في ترحيل الأرصدة، المطبقة حالياً على أرصدة الخدمات المشتركة، ويراجع مدى ملاءمتها.

وحدة الأعمال المسؤولة:	فريق الشؤون المالية
الحالة:	طُلب إغلاقها
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

18 - استعرض المكتب مبررات وملاءمة عتبة الـ 33 في المائة في ترحيل الأرصدة، وقام لاحقاً بتحديث توجيهاته لتقديم مبررات إضافية لهذه العتبة. وسيتم تقييم مستوى ترحيل الأرصدة كل سنتين، مع مراعاة أحدث البيانات، وتطبيق التنقيحات حسب الضرورة. وعلى هذا الأساس، يطلب المكتب إغلاق هذه التوصية.

19 - أوصى المجلس كذلك في الفقرة 58 بأن يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنقيح سياسة استرداد تكاليف الخدمات المشتركة للتأكد من المعاملة العادلة لجميع الجهات الشريكة المساهمة، ومنها تلك التي أغلقت مشاريعها مالياً خلال سنة الاسترداد أو السنوات الأربع السابقة على الأقل.

وحدة الأعمال المسؤولة:	فريق الشؤون المالية
الحالة:	تُلب إغلاقتها
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

20 - قام المكتب بتحديث توجيهاته المتعلقة باسترداد تكاليف الخدمات المشتركة لإدراج مشاريع العملاء التي أغلقت خلال فترة الاسترداد المحددة، وفقا لتوصية المجلس. ولذلك يطلب المكتب إغلاق هذه التوصية.

باء - إدارة الاستراتيجية

21 - وأوصى المجلس في الفقرة 63 بأن يواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية، النظر بحكمة في الاحتياجات من الموارد لإحراز تقدم في جهود استرداد الأموال والمساءلة الجنائية، المتعلقة بمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار.

وحدة الأعمال المسؤولة:	الفريق القانوني
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام 2027

22 - يتواصل مكتب خدمات المشاريع مع مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية في جهوده الرامية إلى استرداد الأموال المتصلة بمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار. ولا تزال الجهود تبذل لاسترداد الأموال ومن المتوقع أن تستمر إلى ما بعد عام 2025. ووافق المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2025، من خلال قراره 2025/6، على تخصيص أموال إضافية لمواصلة جهود استرداد الأموال والمساءلة الجنائية حتى نهاية عام 2027. وتماشيا مع هذا القرار، يقوم المكتب، بالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية، بتزويد المجلس التنفيذي بتحديثات منتظمة بشأن الاحتياجات من الموارد.

23 - وأوصى المجلس في الفقرة 70 بأن يتحكم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بصراحة في تغييرات الجدول الزمني لجميع مراحل برنامج تطوير العمليات ورقمنتها، وذلك بغية تنفيذه في الوقت المناسب، وفقا للنسخة الجديدة من خريطة طريق البرنامج، ورهنا بالموافقة عليها.

وحدة الأعمال المسؤولة:	برنامج تطوير العمليات ورقمنتها
الحالة:	تُلب إغلاقتها
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

24 - لضمان فرض رقابة صارمة على تعديلات الجدول الزمني للمشروع على نطاق برنامج الابتكار في العمليات والرقمنة بأكمله، أنشأ المكتب أولاً مساءلة وحوكمة أوضح لخريطة طريق وتعديلات الجدول الزمني. وتم تحديث اختصاصات جميع مستويات الحوكمة وإبلاغ أصحاب المصلحة المعنيين بها. بعد ذلك، وافق مجلس إدارة برنامج تطوير العمليات ورقمنتها بالإجماع على خريطة طريق منقحة في آب/أغسطس 2025. وصادق مجلس التحول، بصفته أعلى هيئة للحوكمة، على النسخة الثانية من خريطة الطريق في أيلول/سبتمبر 2025، مؤكداً أن مراحل الإنجاز الأساسية للمبادرة تمثل التزامات ثابتة. ووضعت استثناءات لمشروع التخطيط المركزي للموارد ومشاريع برنامج تطوير العمليات ورقمنتها غير المستهلة بسبب عدم اليقين فيما يتعلق بنهج التخطيط المركزي للموارد وتمويل برنامج تطوير العمليات ورقمنتها لما بعد عام 2025، وذلك تمثيلاً مع قرار المجلس التنفيذي 2025/33 خلال الدورة العادية الثانية لعام 2025.

25 - ونفذ المكتب أيضاً نظماً قوية لتتبع الجداول الزمنية للمشاريع وضبطها. ويراقب مكتب التحول التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والمستقل عن برنامج تطوير العمليات ورقمنتها، بدقة جميع مراحل الإنجاز الأساسية للبرنامج وفقاً لخريطة الطريق المعتمدة. ويشمل ذلك تتبع حالة مراحل الإنجاز الأساسية وتواريخ الاستحقاق عبر لوحة متابعة متاحة لجميع موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

26 - وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت آليات استباقية لإدارة المخاطر وتصعيدها. ويقوم مكتب التحول بتنسيق تقارير تصدر مرة كل شهرين عن التقدم المحرز في برنامج تطوير العمليات ورقمنتها وأي تعديلات على مراحل الإنجاز الأساسية. وتضمن هذه العملية إدارة المخاطر والمشكلات بشفافية وفي الوقت المناسب وتيسر تسوية أي متطلبات خارجية يمكن أن تؤثر على الجداول الزمنية لبرنامج تطوير العمليات ورقمنتها.

27 - ويرى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن جميع الخطوات اللازمة قد اتخذت لمعالجة التوصية المتعلقة بالرقابة الصارمة على التغييرات في الجدول الزمني. وستستمر أعمال الرصد والضبط الجارية للجداول الزمنية حتى يتم تسليم البرنامج وإغلاقه رسمياً. وطلب المكتب إغلاق هذه التوصية.

28 - وأوصى المجلس في الفقرة 77 بأن يضع مكتب خدمات المشاريع خطة تنفيذية عملية لفترة الأربع سنوات 2026-2029، تكون بمثابة آلية تتيح التقييم الشامل للاحتياجات المالية والطاقات البشرية والأنشطة اللازمة واستجابات المخاطر، وتسهم في تحسين تخطيط برنامج العمل المناخي وتنفيذه.

وحدة الأعمال المسؤولة: الفريق المعني بالهيكل الأساسية وإدارة المشاريع

الحالة: طُلب إغلاقها

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

29 - نجح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في وضع خطة تنفيذية لخمس سنوات على صعيد العمل المناخي تشمل الفترة من عام 2026 حتى تحقيق أهداف عام 2030. وتتضمن هذه الخطة الشاملة عناصر قوية لإدارة المشاريع، وفوائد محددة، والحدود المسموح بها، واستراتيجية قوية لإدارة التغيير. وبناءً على ذلك، يُطلب إغلاق هذه التوصية.

30 - وأوصى المجلس في الفقرة 82 بأن يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالتعاون مع المكاتب القطرية والمكاتب المتعددة الأقطار في المناطق، بتحسين الإبلاغ على منصة UN INFO.

وحدة الأعمال المسؤولة: الإنجاز والشراكات

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام 2026

31 - أجرى المكتب تقييما داخليا لتحديد الأسباب الجذرية لضعف الأداء في الإبلاغ على منصة UN INFO داخل البلدان التي ينفذ فيها المكتب مشاريع. واثق على إجراءات رئيسية لتعزيز الإبلاغ وسيتم تنفيذها لضمان تحسين الأداء في عام 2026 والسنوات اللاحقة.

32 - وأوصى المجلس في الفقرة 89 بأن يعزز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع آليات الرصد الداخلي للإبلاغ من طرف العملاء، وذلك بغية تحسين احترام الأجل والمساءلة، مع التركيز بشكل خاص على خطوط الخدمات والمناطق ذات درجات الرضا منخفضة.

وحدة الأعمال المسؤولة: الفريق المعني بالهيكل الأساسية وإدارة المشاريع

الحالة: تُطلب إغلاقها

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

33 - تناول المكتب هذه التوصية عن طريق تعزيز آلية الرصد الداخلي لديه من خلال التواصل المستهدف مع المناطق التي تسجل درجات رضا منخفضة وتنفيذ تحسينات في النظام لتعزيز جودة البيانات واكتمالها. وقد أدى ذلك إلى انخفاض ملموس في عدد الطلبات المتأخرة. وطلب المكتب إغلاق هذه التوصية.

جيم - إدارة المشاريع

34 - وأوصى المجلس في الفقرة 97 بأن يقوم المكتب بتحديد جميع الالتزامات الجارية التي تم الدخول فيها بعد موافقة مشروطة من لجنة قبول الالتزامات والعمل بإجراءات المتابعة المطلوبة، ومعرفة ما إذا كانت المتابعة من قبل اللجنة قد تمت، وإذا لم يكن الأمر كذلك، ما إذا كان غياب هذا المتابعة قد أسهم في صعوبات التنفيذ أو المخاطر المالية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، وتعزيز أطر إدارة مخاطر الالتزام في المستقبل.

وحدة الأعمال المسؤولة: الفريق المعني بالهيكل الأساسية وإدارة المشاريع

الحالة: تُطلب إغلاقها

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

35 - أجرى المكتب استعراضاً شاملاً لجميع الالتزامات الجارية التي تم الدخول فيها بعد موافقة مشروطة من لجنة قبول الالتزامات منذ عام 2012. وأكد التحليل التفصيلي أن الموافقات المشروطة لم تؤد إلى صعوبات في التنفيذ أو مخاطر مالية في جميع الفئات المستعرضة. وبناءً على ذلك، لم تكن هناك حاجة إلى اتخاذ أي إجراءات تصحيحية للالتزامات المستعرضة.

36 - وألغيت لجنة قبول الالتزامات التي أنشئت في عام 2012، وذلك اعتباراً من 7 أيار/مايو 2025. ولمواصله تعزيز إطار إدارة المخاطر المتصلة بالالتزامات، أنشأ المدير التنفيذي للمكتب لجنة الإشراف على حافظات المكتب لضمان إدارة الالتزامات ذات المخاطر العالية على المستوى المناسب وبطريقة تحمي المنظمة بالتوازي مع تعظيم أثر المكتب. وبدأت لجنة الإشراف على الحافظات عملها في أيار/مايو 2025. وهذا يوفر آلية لضمان الرقابة طوال دورة حياة المشروع. ويطلب المكتب إغلاق هذه التوصية.

37 - وأوصى المجلس في الفقرة 109 بأن يواصل المكتب جهوده من أجل مراجعة المشروع ألف، ومعالجة أي قضايا عالقة مع الجهة الشريكة، ومواصلة التفاوض بهدف حل النزاع والتقليل إلى أدنى حد ممكن من الأثر المالي، وعند الضرورة، مساءلة الأفراد وفقاً للوائح المعمول بها.

وحدة الأعمال المسؤولة: الفريق القانوني

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام 2026

38 - يحافظ المكتب على تواصل مباشر مع الشريك لمعالجة الشواغل المتعلقة بشأن المشروع ألف. وفي الوقت نفسه، استعان المكتب بمستشار قانوني خارجي لإجراء تقييم شامل للمخاطر المالية للمكتب فيما يتعلق بالشريك، وهو ما سيسرشد به أيضاً نهج التفاوض الذي يتبعه المكتب. وبالتوازي مع ذلك، بدأ فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات في إجراء استعراض للأدلة الجنائية في الربع الأخير من عام 2025. والغرض من الاستعراض إنشاء سجل مالي وإداري تم التحقق منه، وتقييم المخاطر الناجمة عن سوء السلوك، وإسناد المسؤولية عن أي إخفاقات في اتخاذ القرارات. ومن المتوقع الانتهاء من استعراض الأدلة الجنائية هذا في الربع الأول من عام 2026.

39 - وأوصى المجلس في الفقرة 110 بأن يقوم المكتب بإجراء استعراضات شاملة للمشاريع الرئيسية الأخرى التي تنطوي على نزاعات جوهرية، وتحديد الإجراءات التصحيحية، وتعزيز أطر إدارة مخاطر الالتزام في المستقبل.

وحدة الأعمال المسؤولة: الفريق المعني بالمخاطر والامتثال

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية:

عالية

التاريخ المستهدف:

الربع الثاني من عام 2026

40 - بدأ المكتب في إجراء مسح للمشاريع الكبرى التي تتطوي على نزاعات جوهرية في الربع الأخير من عام 2025. وتهدف هذه المبادرة إلى تيسير إجراء استعراض شامل الغرض منه تحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة وتوجيه التحسينات المدخلة على الأطر القائمة. ومن المتوقع صدور نتائج هذا الاستعراض في الربع الثاني من عام 2026.

41 - وأوصى المجلس في الفقرة 111 بأن يعزز المكتب آليات تصعيد المخاطر من خلال تفعيل لجنة الإشراف على الحافظات والاستمرار في مبادرات التحول.

وحدة الأعمال المسؤولة:

الفريق المعني بالمخاطر والامتثال

الحالة:

تُلب إغلاؤها

الأولوية:

عالية

التاريخ المستهدف:

لا ينطبق

42 - يؤكد المكتب تفعيل لجنة الإشراف على الحافظات اعتباراً من أيار/مايو 2025، إلى جانب تحديثات أدخلت على بروتوكولات تصعيد المخاطر المرتبطة بها. وقد عززت هذه التغييرات البالغة الأهمية، وهي جزء من خطة عمل التحول الأوسع نطاقاً في المنظمة، آليات إدارة المخاطر وتصعيدها في الالتزامات ذات المخاطر العالية، مما يضمن الإشراف المناسب والتدخل التنفيذي في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، أنشأ المكتب نظام تتبع لجميع حالات المشاريع التي تم تصعيدها إلى لجنة الإشراف على الحافظات، ونفذ آلية رسمية لتقييم أداء اللجنة سنوياً. ومن ثم، يُعتبر أن هذه التوصية قد تمت معالجتها وتنفيذها بالكامل. وطلب المكتب إغلاق هذه التوصية.

43 - وأوصى المجلس في الفقرة 119 بأن يجري المكتب استعراضاً مواضيعياً متعدد الوظائف لأدائه في إدارة مشاريع الإجراءات المتعلقة بالألغام، وذلك بغية الوقوف على الدروس المنهجية المستفادة وتحسين جودة المشاريع وتنسيقها وأدائها.

وحدة الأعمال المسؤولة:

مكتب الحافظات في نيويورك

الحالة:

قيد التنفيذ

الأولوية:

عالية

التاريخ المستهدف:

الربع الأول من عام 2026

44 - بدأ المكتب في الربع الأخير من عام 2025 استعراضاً لإدارة الأداء لمشاريع الإجراءات المتعلقة بالألغام التي يقوم عليها. ويركز هذا الاستعراض المستمر على تقييم التقدم المحرز مقابل نواتج المشاريع، بما في ذلك من خلال فحص التقارير الموضوعية. ويُتوقع الانتهاء من الاستعراض في الربع الأول من عام 2026.

45 - وأوصى المجلس في الفقرة 127 بأن يقوم المكتب بإضفاء الطابع المؤسسي على نظام تحليل حافظة الاستثمارات من أجل إجراء استعراضات سنوية لجميع المخصصات وعمليات الشطب، وحفز إجراءات الاستجابة، ووضع معايير وإجراءات مفصلة أكثر من أجل إنفاذ المساءلة، مع مراعاة مستويات المساءلة التنظيمية والتشغيلية والفردية.

وحدة الأعمال المسؤولة:	الفريق المعني بالهيكل الأساسية وإدارة المشاريع
الحالة:	تُلب إغلاؤها
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

46 - قام المكتب بإضفاء الطابع المؤسسي على عملية استعراض سنوية للحافظة تتضمن تحليلاً لجميع المخصصات وعمليات الشطب. وتضمن هذه العملية إجراء تقييم منتظم للسلامة المالية للحافظة والبدء في الوقت المناسب في اتخاذ إجراءات إدارية لمعالجة الاتجاهات والمخاطر التي تم تحديدها. وعلاوة على ذلك، أنشأ المكتب فريق استعراض في المقر مسؤول عن وضع تحسينات وحلول لتعزيز كفاءة وفعالية إدارة مخاطر الشطب والعمليات المرتبطة بها، بما في ذلك إجراءات إنفاذ المساءلة. وعرض هذا النهج على فريق الإدارة وتمت الموافقة عليه. ويُطلب إغلاق هذه التوصية.

47 - وأوصى المجلس في الفقرة 140 بأن يجري المكتب تحليلاً متعمقاً للعوامل التي تعوق إغلاق المشاريع في الوقت المناسب، وإنشاء آليات أكثر فعالية للتنسيق والإشراف لتتبع انتهاء المشاريع.

وحدة الأعمال المسؤولة:	الفريق المعني بالهيكل الأساسية وإدارة المشاريع
الحالة:	تُلب إغلاؤها
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

48 - استناداً إلى نتائج مسح شامل على نطاق المنظمة لإغلاق المشاريع، يؤكد المكتب أن هذه التوصية قد نُفذت بالكامل. وقد أنشئت آليات فعالة، بما في ذلك إخطارات النظام الآلية قبل ثلاثة أشهر من تواريخ إغلاق المشاريع، وحلقات دراسية شبكية مستهدفة لتعزيز التواصل، وإنشاء مؤشر إنذار مبكر لتعزيز الرقابة على أنشطة إغلاق المشاريع. ويُطلب إغلاق هذه التوصية.

49 - وأوصى المجلس في الفقرة 150 بأن يجري المكتب استعراضاً شاملاً لعملية برنامج المنح الصغيرة ويقوم بتحسينها، وأن يعزز الضوابط الداخلية للبرنامج.

وحدة الأعمال المسؤولة:	مكتب الحافظات في نيويورك
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأول من عام 2026

50 - بدأ المكتب خطة لتحسين العمليات في برنامج المنح الصغيرة لتعزيز الضوابط الداخلية وتحسين الكفاءة. وتشمل الإجراءات الرئيسية تعزيز استعراضات الامتثال قبل موافقة اللجنة التوجيهية الوطنية، وتوحيد الوثائق لتحسين الرقابة، وتعزيز ضمانات تضارب المصالح من خلال تدريب محدد الهدف في مجال الأخلاقيات، وتنفيذ مصفوفة لتوصيات الرقابة والتدقيق من أجل رصد تدابير التخفيف من المخاطر. ويهدف الاستعراض الجاري لسير عمل برنامج المنح الصغيرة إلى تبسيط العمليات وتعزيز المساءلة والرقابة الداخلية.

دال - إدارة المشتريات

51 - وأوصى المجلس في الفقرة 172 بأن يضع المكتب وثيقة إرشادية تزيد من مساعدة ممارسي عمليات الشراء وسلطات الشراء على التنفيذ العملي لمسوغات الاستثناء، أي المسوغ (2) بشأن عدم وجود سوق تنافسية؛ والمسوغ (8) بشأن وجود حاجة ملحة حقيقية؛ والمسوغ (10) بشأن الحالة التي يعتقد فيها كبير موظفي المشتريات أن المناقصة الرسمية لن تسفر عن نتائج مرضية - وذلك ضماناً لاتباع نهج متسق ومستنير في جميع عمليات المكتب.

الفريق المعني بالمشتريات	وحدة الأعمال المسؤولة:
قيد التنفيذ	الحالة:
عالية	الأولوية:
الربع الأخير من عام 2026	التاريخ المستهدف:

52 - في إطار المشروع الجاري - استعراض سياسات وعمليات الشراء الخاصة بالمكتب - سيصدر المكتب سلسلة من الوثائق الإرشادية لتعزيز إطار المشتريات وتحسين الكفاءة والشفافية بشكل عام. ولا يزال المشروع حالياً في مراحله الأولية، حيث يقوم فريق متخصص بإجراء تقييم متعدد المراحل للسياسات والعمليات الحالية، بما في ذلك تحديد نطاق المشروع واستعراض الوضع الحالي (المرحلتان 1 و 2). وسيجري المكتب في وقت لاحق، وبدعم من خبير استشاري خارجي، تحليلاً شاملاً للثغرات ويقترح تقنيات للسياسات (المرحلتان 3 و 4). وسوف تسترشد المراحل اللاحقة من المشروع بهذه النتائج، بما في ذلك وضع إرشادات جديدة تضمن التكامل والمواءمة مع إطار السياسات المنقح على نحو كامل. ومن المتوقع إنجاز ذلك بحلول الربع الأول من عام 2026.

53 - وأوصى المجلس في الفقرة 173 أيضاً بأن يحسن المكتب عملية استعراض وتتبع الأسئلة التي تطرحها لجان العقود والممتلكات، والإجابات التي تقدمها الوحدة المقدّمة للطلبات، وذلك بغية التأكد من النظر فيها على النحو الواجب من البرنامج المستمر لتطوير العمليات ورقمنتها داخل المكتب.

الفريق المعني بالمخاطر والامتثال	وحدة الأعمال المسؤولة:
قيد التنفيذ	الحالة:
عالية	الأولوية:
الربع الثالث من عام 2026	التاريخ المستهدف:

54 - قاد فريق المشتريات، في إطار برنامج تطوير العمليات ورقمنتها، عملية تطوير رحلة رقمنة المشتريات، وهي مبادرة مصممة لتوفير حلول رقمية تشمل إدارة الموردين الأساسيين وعمليات الشراء. وتقرر إدماج الحل الرقمي للجنة العقود والممتلكات في نظام المناقصات الجاري تطويره حالياً. وفي هذا السياق، تعاونت الأفرقة المعنية طوال عام 2025 لاستعراض خاصيات النظام المطلوبة. والحل قيد التطوير الآن، ومن المتوقع إطلاقه في عام 2026.

55 - وأوصى المجلس في الفقرة 184 بأن يستفيد المكتب من تحليلات البيانات لتعزيز كفاءة عملية الشراء، وتعزيز التعاون بين وحدات المقر ذات الصلة في المكتب والمكاتب الإقليمية، وذلك لكفالة اتباع نهج متماسك ومتكامل في إدارة المشتريات.

وحدة الأعمال المسؤولة: الفريق المعني بالمشتريات

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام 2026

56 - يلتزم المكتب بالاستفادة من تحليلات البيانات لتحسين كفاءة عملية الشراء، وتعزيز التعاون بين الوحدات ذات الصلة، بما يضمن اتباع نهج متماسك ومتكامل في إدارة المشتريات. وتشمل المبادرات الرئيسية التعاون الوثيق بين الفريق المعني بالمشتريات والأفرقة الأخرى لتعزيز أدوات بيانات المشتريات، بما ييسر تحديد الاختناقات وحلها بشكل أفضل. كما سيتم استخدام البيانات لتقييم أثر تحسينات السياسات ودعم الرقابة من خلال استعراضات العينات بعد عملية إرساء العطاء. وعلاوة على ذلك، سينفذ نهج مبسط قائم على البيانات بشكل أكبر لعمليات استعراض المشتريات الإقليمية. ويجري العمل حالياً على المزيد من التطورات التكنولوجية لتعزيز قدرة المكتب على إجراء تحليلات البيانات وتعزيز نهج أكثر تماسكاً في مجال المشتريات. وهذه الجهود هي جزء من برنامج تطوير العمليات ورقمنتها، وتشمل تطوير منصة جديدة أكثر مرونة للتوريد الإلكتروني بحلول نهاية عام 2026.

57 - وأوصى المجلس في الفقرة 194 بأن يقوم المكتب، من خلال برنامجه المستمر لتطوير العمليات ورقمنتها، بتعزيز نظام التوريد الإلكتروني للسماح بإظهار المبررات وضمانات المنافسة وتوافر فرق التقييم بشكل أكمل، عند استخدامه للتنازل عن الحد الأدنى لفترة المناقصة.

وحدة الأعمال المسؤولة: الفريق المعني بالمشتريات

الحالة: تُطلب إغلاقها

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

58 - عزز المكتب في حزيران/يونيه 2025 نظام التوريد الإلكتروني لديه لتثبيت متطلبات التوثيق لإصدار المناقصات التي تنطوي على تقليص فترات طلب العروض. وتناولت التحسينات على وجه التحديد: (أ) اشتراط الموافقة الموثقة على أي فترة مخفضة لطلب العروض من قبل سلطة الشراء المعنية؛

(ب) الحاجة إلى مبررات موثقة تدعم تقليص فترة طلب تقديم العروض، بما في ذلك تقديم دليل على كيفية تلبية متطلبات المنافسة على الرغم من الإطار الزمني القصير؛ (ج) تأكيد توافر أعضاء فريق التقييم بعد فترة الإعلان مباشرة. وبعد تحسين النظام، قام المكتب بحملات اتصال واسعة النطاق استهدفت مجتمع القائمين على استعراض المشتريات ومسؤولي المشتريات من خلال قنوات اتصال متعددة. وسيتم قياس رصد الامتثال المتعلق بهذه التحسينات مع مرور الوقت. استناداً إلى التحسينات التي أدخلت على التوريد الإلكتروني والضوابط الداخلية الإضافية المنفذة، تعتبر هذه التوصية منفذة بالكامل. وطلب المكتب إغلاق هذه التوصية.

59 - وأوصى المجلس في الفقرة 199 بأن يقوم المكتب بتقييم مدى إمكانية وجدوى تعزيز نظامه للتوريد الإلكتروني لتحسين قدرة النظام على الكشف عن ممارسات التواطؤ في العطاءات، ووضع مزيد من التوجيهات لمسؤولي المشتريات بشأن تحديد العلامات المحتملة للتواطؤ أو تضارب المصالح.

وحدة الأعمال المسؤولة:	الفريق المعني بالمشتريات
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام 2026

60 - يعمل المكتب، في إطار رحلة المشتريات الرقمية، على تطوير نظام جديد للمناقصات سيحل محل منصة التوريد الإلكتروني الحالية. وسيدمج هذا النظام الجديد ميزات محسنة لتعزيز إدارة وصول المستخدم وتحديد هويته، بما في ذلك تسجيل الدخول الأحادي والتحقق المتعدد العوامل من الهوية، في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات وإمكانات التوقيع الإلكتروني. وسيتمكن المشروع، الذي تم تطويره باستخدام منهجية رشيقية، المكتب من تقييم إمكانية وجدوى تعزيز نظامه للتوريد الإلكتروني لتحسين قدرته على الكشف عن ممارسات التواطؤ في العطاءات. ومن المتوقع أن يكون النظام جاهزاً للاختبار مدى قبول المستخدمين المبدي بحلول نهاية الربع الثاني من عام 2026، على أن يتم طرحه بالكامل في النصف الثاني من عام 2026.

61 - وفي الوقت نفسه، يقوم المكتب حالياً، في إطار المشروع الجاري لاستعراض سياسات وعمليات الشراء في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بوضع سلسلة من الوثائق التوجيهية التي تهدف إلى تعزيز إطار المشتريات وتحسين الكفاءة والشفافية بشكل عام. وهذا المشروع حالياً في مراحله الأولية، حيث يقوم فريق متخصص بإجراء تقييم متعدد المراحل للسياسات والعمليات الحالية. وقد أكمل المشروع مراحله الأولية - تحديد نطاق المشروع واستعراض الوضع الحالي (المرحلتان 1 و 2) - وهو الآن يتقدم في مرحلة تحليل شامل للنقرات وتنقيح السياسات (المرحلتان 3 و 4). وستكون نتائج هذا العمل ملهمة للمراحل اللاحقة، بما في ذلك وضع إرشادات جديدة تضمن التكامل والمواءمة مع إطار السياسات المنقح على نحو كامل. ومن المتوقع إنجاز المشروع بحلول الربع الثاني من عام 2026.

رابعاً - حالة التوصيات من الفترات المالية السابقة

62 - قدّم مجلس مراجعي الحسابات، في مرفق تقريره للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، موجزاً لحالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بفترات مالية سابقة. وترد أدناه الحالة الراهنة وخطط العمل التنفيذية للتوصيات الإحدى عشرة التي كانت قيد التنفيذ.

الجدول 3

حالة التوصيات المتبقية من السنوات السابقة

المجال المواضيعي	المجموع	طُلب إغلاقها	قيد التنفيذ
إدارة الميزانية	2	1	1
إدارة الشؤون المالية	3	1	2
إدارة الموارد البشرية	1	-	1
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	1	1	-
إدارة الاستثمارات	1	-	1
إدارة المشاريع	3	3	-
المجموع	11	6	5
النسبة المئوية	%100	%55	%45

ألف - تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (A/78/5/Add.11)

63 - أوصى المجلس في الفقرة 35 بأن يجري المكتب استعراضاً شاملاً لإيراداته وبأن يعدّ توقعات معقولة بشأن إيراداته لضمان دقة تقديرات الإيرادات أثناء عملية إعداد الميزانية وفقاً لنظامه المالي وقواعده المالية.

وحدة الأعمال المسؤولة: فريق الشؤون المالية

الحالة: طُلب إغلاقها

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف الأصلي: الربع الثالث من عام 2025

التاريخ المستهدف المنقح: لا ينطبق

64 - وافق المجلس التنفيذي رسمياً على هدف الإيرادات الصافية الصفرية للسنوات المالية 2026-2027، على النحو المبين في قرار المجلس التنفيذي 2025/31. وفي الوقت نفسه، وافق المجلس على النهج المتعلق بمعدلات استرداد التكاليف غير المباشرة استناداً إلى الاحتياجات من الموارد المتوقعة. ويرى المكتب أن هذه التوصية مستنفة، بالنظر إلى أن المنهجية المستخدمة في إعداد تقديرات ميزانية المكتب لفترة السنتين 2026-2027 (DP/OPS/2025/10) سيستمر تطبيقها. وطلب المكتب إغلاق هذه التوصية.

65 - وأوصى المجلس في الفقرة 68 بأن يتخذ المكتب جميع التدابير اللازمة في إطار اختصاصه لاسترداد الأموال المرتبطة بخسائر مشاريع الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار.

وحدة الأعمال المسؤولة: الفريق القانوني

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف الأصلي: الربع الأخير من عام 2025

التاريخ المستهدف المنقح: الربع الأخير من عام 2027

66 - يتواصل مكتب خدمات المشاريع مع مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية في جهوده الرامية إلى استرداد الأموال المتصلة بمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار. ولا تزال الجهود تبذل لاسترداد الأموال ومن المتوقع أن تستمر إلى ما بعد عام 2025. ووافق المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2025، من خلال قراره 2025/6، على تخصيص أموال إضافية لمواصلة جهود استرداد الأموال والمساءلة الجنائية حتى نهاية عام 2027.

67 - وأوصى المجلس أيضاً في الفقرة 81 بأن يضع المكتب نهجا عالميا للميزنة والاسترداد فيما يتصل بالتكاليف المباشرة المدارة محليا لمشاريع العملاء من أجل الحفاظ على الاسترداد عند مستوى معقول.

وحدة الأعمال المسؤولة: فريق الشؤون المالية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف الأصلي: الربع الأخير من عام 2024

التاريخ المستهدف المنقح: الربع الأول من عام 2026

68 - يشارك المكتب بنشاط في وضع منهجية عالمية للميزنة والاسترداد لتكاليف الخدمات المشتركة المدارة محلياً والمتعلقة بمشاريع العملاء. وأنشئ فريق عامل مخصص يضم ممثلين من جميع المناطق والمقر لقيادة هذا الجهد. وجرى صياغة وثيقة توجيهية أولية وهي حالياً قيد التشاور داخل الفريق العامل. وأحرز تقدم كبير نحو الانتهاء من هذا النهج بحلول نهاية الربع الأول من عام 2026، وبعد ذلك سيطلب المكتب إغلاق التوصية خلال المراجعة النهائية للحسابات من قبل مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة.

69 - وأوصى المجلس في الفقرة 136 بأن ينشئ المكتب آلية إدارة مركزية لمشاريع المنح، تشمل نظاماً رقمياً، من أجل كفالة الرصد الفعال على المستوى التنظيمي.

وحدة الأعمال المسؤولة: الفريق المعني بالهياكل الأساسية وإدارة المشاريع

الحالة: طُلب إغلاقها

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف الأصلي: الربع الأخير من عام 2025

التاريخ المستهدف المنقح: لا تغيير

70 - بعد إجراء تقييمات شاملة وانتقال استراتيجي إلى التطوير الداخلي لتحسين تكامل النظم، نجح المكتب في عام 2025 في تنفيذ نظام Grant+، وهو النظام الرقمي المركزي لإدارة المنح. وبدأ التطوير الداخلي في كانون الثاني/يناير 2025، وأدى إلى إصدار النسخة الأولى في أيار/مايو 2025. وتم تجريب الوحدات الأساسية، بما في ذلك الدعوة إلى تقديم مقترحات وتقييمات للقدرات، ابتداءً من أيلول/سبتمبر 2025. واكتمل الإصدار النهائي، الذي يتضمن الخاصية الأساسية لإعداد التقارير، في الربع الأخير من عام 2025. ولذلك يُعتبر أن هذه التوصية قد نفذت بالكامل كما هو مقرر. وطلب المكتب إغلاق هذه التوصية.

باء - تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (A/79/5/Add.11)

71 - وأوصى المجلس في الفقرة 37 بأن يقوم المكتب بإبلاغ المجلس التنفيذي بطبيعة الخدمات المشتركة امتثالاً للتوجيه المنسق لاسترداد التكاليف الصادر عن الأمم المتحدة أثناء عملية تقدير الميزانية للفترة 2026-2027.

وحدة الأعمال المسؤولة:	فريق الشؤون المالية
الحالة:	تُلب إغلاقي
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف الأصلي:	الربع الثالث من عام 2025
التاريخ المستهدف المنقح:	لا ينطبق

72 - قدم المكتب معلومات عن طبيعة خدماته المشتركة ووثق امتثاله للتوجيه المنسق لاسترداد التكاليف إلى المجلس التنفيذي. وترد هذه المعلومات كمرفق لتقديرات ميزانية المكتب لفترة السنتين 2026-2027. وتعتبر هذه التوصية منفذة وفقاً لموافقة مجلس الإدارة في قراره 2025/31. وطلب المكتب إغلاق هذه التوصية.

73 - وأوصى المجلس في الفقرة 94 بأن يقدم المكتب تقريراً إلى المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في إطار استعراضه للنظام المالي والقواعد المالية، عن الحاجة إلى تقديم مزيد من التوضيح للحثيات التي تتطلب تقديم مقترحات تكميلية لميزانية الإدارة.

وحدة الأعمال المسؤولة:	فريق الشؤون المالية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف الأصلي:	الربع الأول من عام 2026
التاريخ المستهدف المنقح:	الربع الأول من عام 2027

74 - لا يزال استعراض النظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع معلقاً في الوقت الراهن، في انتظار نتائج مبادرة الأمم المتحدة 80. وبمجرد توفر النتائج، ستشرع المنظمة في الخطوات التالية المناسبة بالتشاور مع هيئاتها الإدارية والرقابية. وتم تأجيل تاريخ الانتهاء المقدر لمدة عام واحد.

75 - وأوصى المجلس في الفقرة 140 بأن يحافظ المكتب على انخراطه ويواصل جهوده المحددة الهدف في استرداد الأموال من الاستثمارات في مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار بالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية.

وحدة الأعمال المسؤولة: الفريق القانوني

الحالة:

قيد التنفيذ

الأولوية:

عالية

التاريخ المستهدف الأصلي:

الربع الأخير من عام 2025

التاريخ المستهدف المنقح:

الربع الأخير من عام 2027

76 - يتواصل مكتب خدمات المشاريع مع مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية في جهوده الرامية إلى استرداد الأموال المتصلة بمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار. ولا تزال الجهود تبذل لاسترداد الأموال ومن المتوقع أن تستمر إلى ما بعد عام 2025. ووافق المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2025، من خلال قراره 2025/6، على تخصيص أموال إضافية لمواصلة جهود استرداد الأموال والمساءلة الجنائية حتى نهاية عام 2027.

77 - وأوصى المجلس في الفقرة 174 بأن ينظر المكتب في محور تركيز المشروع/البرنامج أثناء تطويره للقدرة على إعداد التقارير القائمة على النتائج وتوفير موارد لذلك خلال الاستعراض المقبل للمؤشرات، ويضع الصيغة النهائية لمؤشرات الإبلاغ على المستوى القطري لأهداف مساهمته.

وحدة الأعمال المسؤولة: الفريق المعني بالهياكل الأساسية وإدارة المشاريع

الحالة:

طُلب إغلاقها

الأولوية:

متوسطة

التاريخ المستهدف الأصلي:

الربع الأخير من عام 2025

التاريخ المستهدف المنقح:

لا ينطبق

78 - واصل المكتب في عام 2025 تعزيز قدرته على الإدارة من أجل إحداث الأثر، بما في ذلك من خلال إعداد وتقديم تقارير تسلط الضوء على مساهمات مشاريع وبرامج المكتب في تحقيق نتائج وأثر أوسع نطاقاً. وتمت مشاركة هذه التقارير مع المجلس التنفيذي كجزء من التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام 2024 (DP/OPS/2025/6). وتعيد الخطة الاستراتيجية للمكتب وإطار النتائج الذي وضعه للفترة 2026-2029 (DP/OPS/2025/9) التأكيد على التزام المكتب بمواصلة تطوير هذه القدرات وتوفير

الموارد لها وتحديد مسؤوليات المنظمة عن إعداد التقارير ذات الصلة على مختلف المستويات، بما في ذلك على المستوى القطري ومستوى المشاريع/البرامج. وطلب المكتب إغلاق هذه التوصية.

79 - وأوصى المجلس في الفقرة 186 بأن يضطلع المكتب، بالتعاون مع الشركاء، بهمة بدوره في تصميم مشاريع السلام والأمن وتحسين جودة المؤشرات والأهداف المنصوص عليها في الاتفاقات القانونية لتعكس على نحو شامل التقدم والإنجاز الفعليين للمشاريع.

وحدة الأعمال المسؤولة: مكتب الحافظات في نيويورك

الحالة: تُطلب إغلاقها

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف الأصلي: الربع الثاني من عام 2025

التاريخ المستهدف المنقح: لا ينطبق

80 - أجرى المكتب تدريباً للموظفين المعنيين لتحسين جودة المؤشرات والأهداف المنصوص عليها في الاتفاقات القانونية. ونقح المكتب أيضاً نماذج التقارير الموضوعية لتعكس التقدم والإنجاز الفعليين للمشاريع بدقة أكبر. ويعتبر المكتب أن هذه التوصية قد نُفذت على النحو الواجب وطلب إغلاقها.

81 - وأوصى المجلس في الفقرة 204 بأن يتخذ المكتب نهجاً استباقياً وتدابير إشرافية في مراقبة إدارة الأداء، لضمان ملاءمة تقييم الأداء الفردي.

وحدة الأعمال المسؤولة: الفريق المعني بالموارد البشرية والثقافة

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف الأصلي: الربع الأخير من عام 2026

التاريخ المستهدف المنقح: الربع الأول من عام 2027

82 - يتطلب تنفيذ هذه التوصية نهجاً مرحلياً متعدد السنوات مدعوماً بالتحسينات التكنولوجية. واستحدث المكتب فلسفته الأولى لإدارة الأداء وشرع في إجراء عدد من التغييرات الفورية. ويشمل ذلك استعراضاً إلزامياً نصف سنوي؛ وزيادة في ترجيح الكفاءات السلوكية في التقييمات من 40 إلى 50 في المائة؛ ونموذج 360 درجة لتقييم أداء القادة المؤهلين، بما في ذلك فريق إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بما يتماشى مع بيانات ثقافة المنظمة؛ ودورات بناء القدرات للمشرفين. ويجري حالياً إجراء استعراض شامل لسياسة إدارة الأداء وسيشمل معالجة عمليات الشطب في المشاريع كجزء من تقييمات التقصير في الأداء. ومن المقرر تنفيذ المزيد من الأنشطة لتعزيز عمليات وممارسات إدارة الأداء في المكتب؛ وبناءً على ذلك، لا يزال العمل جارياً لتنفيذ هذه التوصية.

83 - وأوصى المجلس في الفقرة 214 بأن يضع المكتب لوائح أو مبادئ توجيهية إجرائية بشأن إدارة الأجهزة الحاسوبية ويعزز الرقابة على إجراءات التسجيل والتخلص وأمن البيانات في المقر وفي المكاتب الإقليمية والقطرية على التوالي.

وحدة الأعمال المسؤولة:	الفريق المعني بتكنولوجيا المعلومات
الحالة:	تُلب إغلاؤها
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف الأصلي:	الربع الأخير من عام 2025
التاريخ المستهدف المنقح:	لا ينطبق

84 - في حزيران/يونيه 2025، أصدر المكتب إرشادات محدثة لإدارة الأجهزة الحاسوبية. وانتقل المكتب أيضاً من الإجراءات اليدوية الورقية إلى نظام مركزي آلي لإدارة الأجهزة يتيح التتبع في الوقت الفعلي في جميع المواقع العالمية. ويسمح هذا النظام بمراقبة كل من الأجهزة المملوكة للمكتب والأجهزة المملوكة شخصياً المستخدمة في المهام الرسمية، وبالتالي يعالج بشكل مباشر المخاوف السابقة المتعلقة بمحدودية الرؤية والإدارة المجزأة وعدم وضوح في تحمل المسؤولية. وطلب المكتب إغلاق هذه التوصية.

خامسا - أثر التوصيات المنفذة

85 - تمشيا مع قرار المجلس التنفيذي 2023/1، يعرض المكتب أدناه الأثر التنظيمي للتوصيات المنفذة.

86 - وأدى تنفيذ هذه التوصيات إلى تحسينات تنظيمية كبيرة داخل المكتب. وعزز إنشاء لجنة الإشراف على الحافظات قدرات المنظمة في مجال إدارة المخاطر بشكل ملحوظ. ويمكن هذا الإطار الجديد للالتزامات ذات المخاطر العالية من التحديد المبكر للمشكلات المحتملة ويدعم عملية اتخاذ القرارات الواعية بالمخاطر طوال دورة حياة المشروع.

87 - وحسن المكتب الرقابة على حافظة استثمار. ويتوجه من اللجنة الاستشارية للاستثمار، قام المكتب بإضفاء الطابع المؤسسي على جدول الأعمال الرسمي الدائم لاجتماعات اللجنة، بما يتطلب تحليلاً متعمقاً لمخاطر وعوائد الحافظة. ويضمن هذا التدبير إدارة حافظات الاستثمار بما يتماشى مع تقبل المخاطر في المنظمة وأن يكون أداء مديري الصناديق الخارجيون متوافقاً مع معايير السوق وبما يرضي المكتب.

88 - وتنفيذاً لتوصية المجلس بإجراء استعراض شامل للمشتقات، أجرى المكتب إصلاحات هيكلية قوية للخزانة. وأضافت الإصلاحات قيمة كبيرة إلى عمليات الخزانة في المكتب من خلال تضمين السياسات والإجراءات ممارسات أكثر صرامة في مجال الامتثال وإدارة المخاطر. ووضعت سياسات واضحة فيما يتعلق باستخدام المشتقات لأغراض التحوط وأهلية الأدوات للتخفيف من المخاطر.

89 - وحول المكتب نهجه من التصنيف على مستوى المشروع إلى التصنيف على مستوى النواتج، مما أدى إلى تحسين دقة وصحة الاعتراف بالإيرادات بشكل كبير. وقد كان لهذا التغيير، المدفوع بالتنفيذ الوشيك للمعيار 47 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تأثير ملحوظ على العمليات المالية

وعمليات المشتريات وإدارة والمنح في جميع الوحدات التنظيمية. ويواصل المكتب تنفيذ التعديلات اللازمة لضمان الانتقال السلس إلى المعيار 47 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

90 - وأدخل تحسين كبير على صياغة الميزانية البرنامجية لبرنامج تطوير العمليات ورقمنتها، بحيث يحقق الآن مواءمة أوثق مع خريطة طريق المشروع والتنفيذ الفعلي. وأدى هذا التحسن إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية والإدارة المالية. وتستند الميزنة المتعددة السنوات الآن إلى جداول زمنية واقعية متفق عليها مع هيئات الحوكمة وأصحاب المصلحة، مما يقلل إلى أدنى حد من مخاطر استخدام الأموال دون المستوى الأمثل ويعزز القدرة على التنبؤ المالي. وتتيح هذه المواءمة أيضاً إجراء تصحيحات للمسار تكون أكثر استجابة للحالة، مما يسمح بإعادة تعديل الميزانيات والمخصصات في الوقت المناسب بما يتماشى مع احتياجات واستراتيجيات المشاريع المتغيرة.

91 - وفيما يتعلق بالاحتياجات وإدارة السيولة، اعتمد المكتب منهجية معتمدة من المجلس التنفيذي لحساب فائض الاحتياجات السائلة. ويتم الإفصاح عن النتائج سنوياً في ملحق للبيانات المالية للمكتب، مما يضمن الشفافية ويدعم اتخاذ القرارات في الوقت المناسب من قبل المجلس.

92 - وفي مجال المشتريات، أكمل المكتب تقييماً شاملاً لإجراءات الشراء في حالات الطوارئ لتحسين الاستجابة والكفاءة التشغيلية أثناء حالات الطوارئ. ونتيجة لذلك، ازداد استخدام نظام المناقصات الإلكترونية للمكتب في عمليات الشراء المتعلقة بإجراءات الشراء في حالات الطوارئ زيادة كبيرة في النصف الأول من عام 2025، مما أدى إلى تبسيط العمليات وتعزيز الرقابة والمساءلة. وعلاوة على ذلك، انخفض عدد إجراءات الشراء في حالات الطوارئ التي تمت الموافقة عليها في عام 2025 مقارنة بالعام السابق، مما يعكس تحسن التخطيط، وضوابط أقوى للمشتريات، وزيادة الاعتماد على إجراءات الشراء القياسية.

93 - وجرى أيضاً تحسين عملية الاختيار الأولي في المشتريات. وتشمل عملية الموافقة على طلبات الاختيار الأولي الممولة من مصادر الأمم المتحدة الآن التأكيد الإلزامي للسلطات المفوضة في جميع اتفاقات المشاريع، مدعوماً بآليات استعراض داخلي محسنة.

94 - وأوضح المكتب القواعد التي تحكم شؤون الموظفين الذين تتم إدارتهم بالنيابة عن شركاء الأمم المتحدة من خلال استعراض خط خدمات الموارد البشرية. وعلى الصعيد الداخلي، وتماشياً مع توصيات مجلس مراجعي الحسابات، حول المكتب العقود التي تستوفي تعريف "الأنشطة الخاصة بالأمم المتحدة بحكم طبيعتها" من عقود متعاقدين إلى عقود موظفين. ويدل ذلك على التزام المكتب بتعزيز قوته العاملة الأساسية من خلال ضمان قيام الموظفين بهذه الأنشطة. ومع ذلك، أدى الاختلاف الكبير في مجموعة عناصر الأجر بين طرائق التعاقد إلى زيادة التباين وعدم القدرة على التنبؤ في متطلبات الميزانية للوظائف المحولة.

95 - وإجمالاً، أدى التنفيذ الشامل للتوصيات إلى تحسينات كبيرة، مما عزز مهمة المكتب في مساعدة الناس على بناء عالم أكثر سلاماً وعدلاً واستدامة.

سادسا - خاتمة

96 - ترحب إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024. ويقر التقرير باستمرار الوضع المالي القوي للمكتب في عام 2024، مما يعكس إدارة مالية سليمة مدعومة بعمليات وضوابط قوية. ويظل المكتب ملتزما بالتزاما كاملا بالحفاظ على ما بلغه من عدد قياسي من آراء مراجعي الحسابات غير المشفوعة بتحفظات ومعالجة شواغل وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، مع مواصلة تعزيز الأداء في جميع المجالات المحددة في التقرير.